دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	استراتيجية الأمن القومي الروسي: قراءة تحليلية
المصدر:	مجلة دراسات
الناشر:	مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
المؤلف الرئيسي:	الشيخ، نورهان السيد
المجلد/العدد:	مج5, ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2018
الصفحات:	43 - 55
رقم MD:	1004477
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	روسيا، الأمن القومي، السياسة الروسية، العلاقات الروسية الأمريكية، العلاقات الروسية الخليجية، الشرق الأوسط
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1004477

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

2- استراتيجية الأمن القومي الروسي: قراءة تحليلية

أ.د. نورهان الشيخ[67]

ملخّص

تستهدف هذه الورقة تحليل مفهوم وتحديات الأمن القومي الروسي وفقاً لما تضمنته العقيدة العسكرية لروسيا والصادرة عام ٢٠١٤م ثم العقيدة العسكرية البحرية الصادرة عام ٢٠١٥م، حيث تتكامل العقيدتان معاً لإيضاح مفهوم الأمن القومي الروسي وتحدياته وآليات مواجهته خلال السنوات المقبلة، كما تستهدف الورقة إلقاء الضوء على التحديات التي تواجه تطبيق تلك الاستراتيجية، وهي الخلاف الروسي-الأمريكي حول عدد من القضايا، وهي الدرع الأمريكي الصاروخي المضاد للصواريخ الذي تم نشره في دول شرق أوروبا، وتمدد حلف الناتو شرقاً، الأزمة الأوكرانية، والملف السوري، والملف النووي الإيراني، وأخيراً تتضمن الورقة إلقاء الضوء على موقع منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي ضمن تلك الاستراتيجية.

وقد خلصت الورقة إلى ثلاث نتائج وهي:

1- على الرغم من أن هناك توقيتاً ومدى زمنياً لوثائق الأمن القومي التي تصدرها الدول عموماً فإن ذلك لا يعني جمودها وعدم تطورها إذا ما شهدت تلك الدولة تحديات تتطلب تعديل المضامين أو توقيت الإصدار، وتقدم استراتيجيات الأمن القومي الروسي نموذجاً واضحاً لذلك، حيث رأى صانع القرار الروسي أن ثمة تهديدات تواجهها روسيا سواء من جانب الولايات المتحدة أو حلف الناتو بما يتطلب تعديل تلك الاستراتيجيات.

2- تبنت استراتيجية الأمن القومي الروسي لعام 2015م مفهوماً شاملاً للأمن القومي يتجاوز الأمن بمفهومه العسكري الضيق إلى منظور أوسع يواكب تنامى التهديدات غير التقليدية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة والضاغطة على الاستقرار السياسي والسلام المجتمعي.

3- ربطت استراتيجية الأمن القومي الروسي لعام 2015م بين الأمن القومي الروسي ومنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي من خلال أبعاد ثلاثة وهي الأمني والاستراتيجي والاقتصادي.

مقدمة

كان تصاعد المواجهة بين روسيا والغرب على خلفية الأزمة الأوكرانية، والتوجه الروسي نحو دور أوسع نطاقاً في سوريا والشرق الأوسط، العامل الأساسي في تعديل عدد من الوثائق الاستراتيجية لروسيا الاتحادية وصدورها مبكراً عن الموعد الذى كان مقرراً لها، وأبرزها العقيدة العسكرية الروسية

(67) أستاذ العلاقات الدولية، جامعة القاهرة.

التي صدرت في 26 ديسمبر 2014م[68]، والتي أنهت العمل بعقيدة عام 2010م والتي كان من المقرر لها الاستمرار حتى عام 2020م، والعقيدة العسكرية البحرية التي صدق عليها الرئيس فلاديمير بوتين في 26 يوليو 2015م[69]، واستراتيجية الأمن القومي التي صدرت بمقتضى مرسوم أصدره الرئيس فلاديمير بوتين بتاريخ 31 ديسمبر 2015م[70]، لتنهي بذلك العمل بالاستراتيجية الصادرة في 12 مايو 2009م، والتي كان من المقرر أن تستمر حتى عام 2020م[71]. هذا إلى جانب عقيدة السياسة الخارجية الروسية التي تم تبنيها في 30 نوفمبر 2016م[72].

وتتكامل هذه الوثائق مع بعضها البعض لتحدد في مجملها توجهات وأولويات السياسة الخارجية الروسية، والمبادئ والأهداف التي تحكم الحركة الخارجية لروسيا الاتحادية بصفة عامة ومنها تلك الخاصة بالشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي، وكذلك التهديدات والتحديات التي تواجه الأمن القومي الروسي، والرؤية الروسية لمواجهتها والتغلب عليها.

أولاً: تهديدات الأمن القومي الروسي وسبل مواجهتها وفقاً للاستراتيجية:

تعتبر استراتيجية الأمن القومي الروسي هي الوثيقة الأساسية للتخطيط الاستراتيجي التي تحدد المصالح والأولويات الوطنية، والأهداف والتدابير في مجالي السياسة الداخلية والخارجية، وهي الأساس لصياغة وتنفيذ سياسة الدولة في مجال ضمان الأمن القومي لروسيا الاتحادية وضمان التنمية المستدامة للبلاد على المدى البعيد. وقد انطلقت الاستراتيجية من وجود علاقة ارتباط قوية بين الأمن القومي الروسي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، لتتسق بذلك مع المفهوم الشامل للأمن القومي الذي يتسع ليتضمن أبعاداً غير عسكرية لا تقل في أهميتها، ولا في درجة تهديدها للمصالح الوطنية عن تلك الأبعاد العسكرية.

ووفقاً للاستراتيجية فإن صون الأمن القومي الروسي يشمل ضمان أمن الفرد والمجتمع والدولة في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، وصون حقوق وحريات المواطنين الروس الدستورية، وضمان نوعية ومستوى حياة لائقة لهم، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، والحفاظ على السيادة، والاستقلال الوطني، وسلامة أراضي الدولة، والدفاع عن البلاد. واعتبرت الوثيقة أن أي إضرار مباشر أو غير مباشر بالمصالح الوطنية يعتبر تهديداً للأمن القومي الروسي، وأن كل المؤسسات الرسمية بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني معنية بمواجهة هذه التهديدات.

في هذا السياق حددت استراتيجية الأمن القومي الروسي 2015م مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، أبرزها: تعزيز دور روسيا في إطار عالم متعدد القوى، والحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي، وتنمية علاقات الشراكة ذات المنفعة

(68) العقيدة العسكرية الروسية.. من يلتسن إلى بوتين. 24 سبتمبر، 2014. https://aawsat.com/home/article/187571 (تاريخ الوصول 24 يونيو، 2018).

(69) Russian Federation Marine Doctrine. July 26, 2015. http://en.kremlin.ru/events/president/news/50060 (accessed June 24, 2018.

(70) Russia's National Security Strategy approved. December 31, 2015. http://en.kremlin.ru/events/president/news/51129 (accessed June 24, 2018).

(71) استراتيجية الأمن القومي للاتحاد الروسي حتى عام 2020. مايو 13، 2009. http://kremlin.ru/supplement/424 (accessed يونيو 24، 2018).

(72) عقيدة السياسة الخارجية الروسية. 30 نوفمبر، 2016. http://www.mid.ru/foreign_policy/news/-/asset_publisher/cKNonkJE02Bw/content/id/2542248 (تاريخ الوصول 24 يونيو، 2018).

المتبادلة وبناء أكبر عدد ممكن من الشراكات مع مختلف دول العالم، وتحقيق التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة للمواطنين الروس.

وقد تضمنت الوثيقة مجموعة من التهديدات والتحديات التي تواجه الأمن القومي الروسي، من أهمها:

- أن تعزيز روسيا لدورها العالمي وتبنيها سياسة خارجية وداخلية مستقلة يثير معارضة من الولايات المتحدة وحلفائها، الذين يحاولون الحفاظ على هيمنتهم على الشؤون العالمية من خلال سياسة كبح روسيا والضغط السياسي والاقتصادي والعسكري والإعلامي عليها، خاصة مع ما يصاحب التحول في النظام الدولي من تنافس على الموارد والأسواق.
- عدم التزام حلف شمال الأطلسي (الناتو) بمبادئ الأمن المتكافئ للجميع والتوسع وزيادة ترسانته العسكرية باتجاه روسيا واقتراب بنيته العسكرية من الحدود الروسية.
- نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي، الذي ينطلق من مفهوم "الضربة العالمية"، ونشر الأنظمة غير النووية الاستراتيجية والأسلحة الدقيقة، وتسليح الفضاء.
- تعزيز الأيديولوجية القومية اليمينية المتطرفة والتوجهات المعادية لروسيا في أوكرانيا، والدفع نحو حل عسكري للصراعات الداخلية، الأمر الذي ينذر بتحول الأزمة الاجتماعية والاقتصادية العميقة في أوكرانيا لمصدر لعدم الاستقرار في أوروبا، وعلى الحدود المباشرة لروسيا.
- خطر الإرهاب وتعزيز نفوذ "داعش" الناجم عن سياسة الكيل بمكيالين لبعض الدول في مجال مكافحة الإرهاب، ومحاولات الإطاحة بالنظم السياسية الشرعية، وإثارة عدم الاستقرار داخل الدول، وانتشار الصراعات وظهور "نقاط ساخنة" جديدة جنباً إلى جنب مع استمرار بؤر التوتر في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا وشبه الجزيرة الكورية-على حد وصف الاستراتيجية-.
- خطر انتشار الأسلحة النووية واستعمال الأسلحة الكيميائية، فضلاً عن عدم اليقين فيما يتعلق بحقيقة تطوير الأسلحة البيولوجية، واتساع شبكة المختبرات البيولوجية العسكرية الأمريكية.
- زعزعة استقرار الوضع السياسي والاجتماعي في البلاد، ومحاولة تكرار سيناريو "الثورات الملونة" في روسيا، وتدمير القيم الروحية والأخلاقية الروسية التقليدية.
- الأنشطة الاستخباراتية للدول الأجنبية والإضرار بالمصالح الوطنية.

ولمواجهة هذه التحديات انطلقت الاستراتيجية من أهمية تحقيق الاستقرار الاستراتيجي، والشراكة الاستراتيجية مع القوى الدولية والإقليمية، وتبنى روسيا سياسة خارجية نشطة لإنشاء نظام دولي مستقر على أساس القانون الدولي ومبادئ المساواة والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعاون والاعتماد المتبادل، والتسوية السلمية للأزمات الدولية والإقليمية.

وأكدت الوثيقة على التوجه نحو تعزيز التعاون ضمن الأطر القائمة وأهمها بريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا)، و"ريك"

RIC (روسيا، الهند، الصين)، ومنظمة شنغهاي للتعاون، و"آسيا الباسيفيك"، و"مجموعة العشرين" وغيرها. وتطوير التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع بلدان رابطة الدول المستقلة وجمهوريتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وركزت الوثيقة بشكل واضح على منظمة معاهدة الأمن الجماعي وضرورة التطوير النوعي لها لمواجهة التحديات والتهديدات الأمنية والاستراتيجية المختلفة. وكذلك على الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي يهدف إلى تعزيز التكامل والتنمية المستدامة والتحديث الشامل، ودعم القدرة التنافسية لاقتصادات الدول الأعضاء. هذا فضلاً عن التأكيد على تطوير الشراكة الاستراتيجية الشاملة مع الصين، باعتبارها عاملاً رئيسيا للحفاظ على الاستقرار العالمي والإقليمي، وكذلك الشراكة الاستراتيجية "المتميزة" مع الهند.

وطرحت الاستراتيجية فكرة تشكيل نظام مفتوح للأمن الجماعي في المنطقة الأوروبية الأطلسية وبناء شراكة مع الولايات المتحدة على أساس المصالح المشتركة، بما في ذلك في المجال الاقتصادي، وتوسيع التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وتسوية النزاعات الإقليمية، والتحرك نحو عالم خال من الأسلحة النووية، والحد من انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، والحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية.

وقد انعكس التوتر المتزايد في العلاقات الروسية الغربية منذ بدء الأزمة الأوكرانية نهاية عام 2013م على التوجهات العامة للاستراتيجية الجديدة مقارنة بالاستراتيجية السابقة لها. فقد انطلقت الاستراتيجية الحالية من أن السياسات الغربية تمثل التهديد الرئيسي للأمن القومي الروسي، على حين اعتبرت استراتيجية 2009م أن سياسات حلف الناتو "غير مقبولة" وأكدت أن روسيا مستعدة لتنمية العلاقات مع الحلف على أساس المساواة وعلى النحو الذى يعزز الأمن العالمي في المنطقة الأوروأطلسية، وأن الأمر رهن باستعداد الحلف لمراعاة المصالح الشرعية لروسيا في تنفيذ التخطيط العسكري والسياسي، واحترام القانون الدولي، وأن روسيا تسعى إلى بناء شراكة استراتيجية متساوية وكاملة مع الولايات المتحدة على أساس المصالح المشتركة والأخذ بعين الاعتبار التأثير الكبير للعلاقات الروسية الأمريكية على الوضع الدولي ككل. كما ركزت الوثيقة على الردع الاستراتيجي، ومبدأ "الكفاية والكفاءة العقلانيين" فيما يتعلق بتطوير القدرات العسكرية.

في هذا السياق كان التركيز الأكبر لاستراتيجية عام 2009م على اتجاه العالم نحو العولمة، والانتقال من المواجهة بين الكتل إلى مبادئ الدبلوماسية، وعلى التحديات العالمية المشتركة مثل خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل وإمكانية وقوعها في أيدي الإرهابيين، والنشاط السيبراني والبيولوجي غير المشروع، والتطرف الديني، وتفاقم المشاكل البيئية، والهجرة غير الشرعية والمخدرات والاتجار بالبشر وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وانتشار الأوبئة الناجمة عن فيروسات جديدة غير معروفة سابقاً، والعجز المتزايد في المياه العذبة، وغيره[73].

من ناحية أخرى، بدت الاستراتيجية الحالية أكثر ميلاً للاعتماد على القدرات الذاتية الروسية وتنميتها لمواجهة التهديدات والتحديات، وركزت

(73) استراتيجية الأمن القومي للاتحاد الروسي حتى عام 2020. مايو 13, 2009. http://kremlin.ru/supplement/424 (accessed يونيو 24, 2018).

على الشراكة مع الصين والهند، أي العمق الآسيوي لروسيا، ومجالها الحيوي المتمثل في الجمهوريات السوفيتية السابقة. وتراجع الحديث عن الأطر التعاونية الدولية مقارنة باستراتيجية 2009م التي أشارت صراحة إلى دور منظمة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن واعتبارهما عنصراً مركزياً في نظام مستقر للعلاقات الدولية على أساس الاحترام والمساواة والتعاون والمنفعة المتبادلة بين الدول، وإلى الآليات السياسية الحضارية لحل الأزمات العالمية والإقليمية. وغاب الحديث تماماً في استراتيجية 2015م عن مجموعة الثمانية G8 التي أشارت إليها الاستراتيجية السابقة كإطار مهم للتعاون حيث استبعدت منها روسيا وعادت مجموعة السبع مرة أخرى على خلفية الأزمة الأوكرانية[74].

ثانياً: التحديات التي تواجه تطبيق استراتيجية الأمن القومي الروسي:

تواجه روسيا في سعيها لتحقيق الأهداف التي تضمنتها الاستراتيجية، مجموعة من التحديات الداخلية والدولية التي تقيد التحقيق الكامل للأهداف الروسية، لعل أهمها تلك المتعلقة بالقدرات الروسية ذاتها في ضوء الصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد الروسي، إلى جانب التحدي النابع من العلاقات ذات التعقيد المتنامي مع الغرب.

(1) التحديات الاقتصادية:

يعد الاقتصاد هو العمود الفقري وأساس تطوير مختلف القدرات الصلبة منها والناعمة والسيبيرية، وهي المحدد الأساسي لنجاح خطط التنمية المستدامة وتحسين مستوى ونوعية الحياة للمواطنين الروس على النحو الذي أكدت عليه الاستراتيجية. والخبرة الروسية نموذج دال على ذلك، فعقب فترة من التداعي الكلي في قدرات الدولة الروسية وتراجع واضح لدورها الدولي والإقليمي خلال حقبة التسعينيات، جاءت الانطلاقة الروسية بناءً على تحسن واضح في الاقتصاد الروسي الذى حقق نسبة نمو بلغت 7% على مدى السنوات الأولى من العقد الماضي وحتى الأزمة المالية لعام 2008م، الأمر الذى أتاح الفرصة لاستعادة روسيا لعافيتها ومكانتها كقوة كبرى وإعادة تطوير القدرات العسكرية والدفع بها لمستويات غير مسبوقة، وتطوير توظيف روسيا لأدوات القوة الناعمة الثقافية والإعلامية في سياستها الخارجية.

إلا إن الاقتصاد الروسي تلقى ضربات موجعة على مدى الأعوام الثلاثة الماضية، وشهد تراجعاً وانكماشاً واضحين؛ نتيجة التدهور الحاد في أسعار النفط، التي مازالت تلقى بظلال سلبية واضحة على الأوضاع الاقتصادية الروسية في ضوء الاعتماد على صادرات الطاقة التي تمد الموازنة الروسية بأكثر من نصف إيراداتها، وتمثل أكثر من ثلثي الصادرات الروسية للخارج.

وهناك عدد من المؤشرات الإيجابية والتوقعات التي تدعو إلى التفاؤل بشأن أداء الاقتصاد الروسي في أعقاب قرار "أوبك" خفض حجم الإنتاج لتحسين الأسعار، والارتفاع النسبي للأخيرة بالفعل حيث تشير التقديرات الروسية إلى "استقرار" وضع الاقتصاد الروسي خلال العام الماضي2017م في ضوء سيطرة الدولة على معظم التحديات التي واجهتها، وإلى تمتع الاقتصاد بمرونة وقدرة على التكيف في ظل أسعار النفط

(74) Russia's National Security Strategy approved. December 31, 2015. http://en.kremlin.ru/events/president/news/51129 (accessed June 24, 2018).

المنخفضة، والعقوبات الغربية التي فُرضت ضد روسيا في أعقاب الأزمة الأوكرانية. فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي 1,8% عام 2017م، وتراجعت معدلات التضخم إلى 3%، وبلغ عجز الميزانية الروسية 1,9% من حجم الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وقامت وكالة "فيتش"، التي تقدم خدمات للمستثمرين بتحسين التصنيف الائتماني لروسيا، وعدلته في سبتمبر 2017م من "مستقرة" إلى "إيجابية". كما استطاعت روسيا زيادة حجم احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي والذهب إلى نحو 425 مليار دولار في نوفمبر 2017م، وتمكنت من الحفاظ على احتياطيات الصندوقين السياديين، "صندوق الرفاه الوطني" و"الصندوق الاحتياطي"، اللذين بلغت احتياطاتهما 103,86 مليار دولار[75] ونجحت الحكومة في الحيلولة دون تهاوي العملة الوطنية أمام الدولار من أعلى مستوى وصلته يوم 21 يناير 2015م عند 82,44 روبل للدولار الواحد إلى 62 روبل للدولار يوم 13 أبريل 2018م. كما احتلت روسيا المركز الأول في تصدير القمح متقدمة بذلك على كبار المصدرين التقليديين، الولايات المتحدة وكندا، وبلغت صادرات الحبوب 50 مليون طن، منها 40 مليون طن من القمح عام 2017م[76].

إلا إن الاقتصاد الروسي ما زال يعاني ولم يستطع بعد استعادة عافيته وأداءه القوي، وهو أمر يفرض تحديات جدية على الحكومة الروسية خاصة فيما يتعلق بالقدرة على تلبية متطلبات العمليات والقواعد العسكرية والنفقات المرتبطة بتعزيز القدرات الدفاعية في مواجهة حلف الناتو والتدخل العسكري في سوريا. يدعم هذا التحدي حجم الفساد المستشري في الجهاز الحكومي للدولة الروسية والانتهاكات وإهدار المال العام حيث احتلت روسيا مرتبة متدنية (رقم 131) في تقرير الشفافية الدولية الصادر عام 2016م[77].

(2) استمرار التوتر في العلاقات الروسية الأمريكية:

التحدي الثاني الذى يواجه روسيا في تحقيق الأهداف التي حددتها استراتيجية الأمن القومي يتعلق بمدى القبول بعودة الدور الروسي من جانب القوى الكبرى الأخرى، فالواضح أن روسيا انتزعت مكانتها ونفوذها العالمي رغماً عن القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة، ولم يكن ذلك بناءً على تفاهمات أو توافقات لتقاسم النفوذ في مناطق العالم المختلفة، ولعل هذا ما أثار غضب الغرب الذى رأى أن موسكو "قامت بتخديره" وناورت طيلة العقد الماضي حتى استعادت قدراتها الاقتصادية والعسكرية وبدأت في ترجمة ذلك إلى نفوذ إقليمي ودولي واسع النطاق أصطدم بالنفوذ والطموحات الأمريكية في أكثر من موضع، وبدا وكأن هناك حرباً باردة جديدة بين موسكو وواشنطن لا تحكمها الاعتبارات الأيدولوجية وإنما السعي للهيمنة الاستراتيجية والمكانة العالمية وما يرتبط بذلك من عوائد اقتصادية.

ورغم أن حديث الرئيس الأمريكي دونالد ترمب

(75) روسيا ترفع احتياطياتها بـ24 مليار دولار خلال 5 أشهر. 20 يونيو, 2018. https://arabic.rt.com/business/951709 / (تاريخ الوصول 24 يونيو, 2018).

(76) روسيا تصدر 50 مليون طن من الحبوب خلال عام 2017. 10 يناير, 2018. https://arabic.sputniknews.com/russia/201801101029085290 / (تاريخ الوصول 24 يونيو, 2018).

(77) CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2016. JANUARY 1, 2017. https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016?gclid=EAIaIQobChMIw9-mn-Ds2wIVCSQrCh3YDA1GEAAYASABEgLIWPD_BwE (accessed June 24, 2018).

خلال حملته الانتخابية حول العلاقة مع روسيا أنطوى على لغة خطاب مختلفة تماماً عن تلك التي تبنتها إدارة أوباما، وصلت إلى حد "إعجابه" بالرئيس بوتين، باعتباره "القائد القوي" الذى يجب "التفاهم" معه[78]، واختياره لريكس تيلرسون لحقيبة الخارجية، المعروف بعلاقته الوثيقة مع روسيا، والذى قلده بوتين وسام الصداقة الروسي عام 2013م. واختياره أيضاً الجنرال المتقاعد، مايكل فلين، للعمل مستشاراً للأمن القومي، الذى زار موسكو للمشاركة في الاحتفال بذكرى تدشين قناة "أر تي" وجلس بالقرب من الرئيس بوتين[79]، الأمر الذى أثار التفاؤل بإمكانية خروج العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة من حالة التأزم التي تمر بها منذ سنوات، وحدوث انفراجه في العلاقة بين البلدين ستلقى بظلال واضحة على العديد من الملفات والقضايا الإقليمية التي تعقدت على خلفية التناقض وتراجع التفاهم بين واشنطن وموسكو.

إلا إن التطورات اللاحقة حملت تصعيداً غير مسبوق في العلاقات الأمريكية الروسية، وأكدت استمرار هيمنه التنافس وتناقض المصالح على العلاقة بين البلدين، خاصة وأن الرئيس الأمريكي لا يملك سلطات مطلقة وهناك مؤسسات أخرى تشاركه البت في قرارات السياسة الخارجية أهمها الكونجرس والبنتاجون والمخابرات المركزية التي تناصب روسيا العداء علناً، فضلاً عما يبديه الحلفاء في أوروبا من تحفظات على أي مساس بثوابت التحالف الغربي. ولعل التغيرات التي شهدتها الإدارة الأمريكية بتعيين مايك بومبيو، المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، وزيراً للخارجية، وجون بولتون، أحد صقور الحزب الجمهوري، مستشاراً للرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي، تؤكد هذا التوجه فى السياسة الأمريكية.

وتتضمن التناقضات بين البلدين مدى واسع من القضايا لعل **أولها**، قضية الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ الذى قامت واشنطن بنشره في دول شرق أوروبا، وكانت روسيا تأمل في أن يعيد الرئيس الأمريكي دونالد ترمب النظر في الدرع الصاروخي، إلا إن الأخير أكد عزمه على إعادة بناء القوات المسلحة الأمريكية التي وصفها بأنها "منهكة"، و"إنشاء نظام الدرع الصاروخي على أساس أحدث التقنيات"[80] في إحياء لبرنامج "مبادرة الدفاع الاستراتيجي" أو ما عُرف بـ "حرب النجوم" الذي دشنه الرئيس رونالد ريجان عام 1983م وتم تجميده في منتصف التسعينيات، بهدف استخدام النظم الفضائية لحماية الولايات المتحدة من الهجوم المفترض بالصواريخ الباليستية النووية الاستراتيجية، الأمر الذى يشير إلى استمرار قضية الدرع الصاروخي كأحد أبرز نقاط الخلاف الروسي الأمريكي.

ثانيها، قضية تمدد حلف شمال الأطلسي"الناتو" شرقاً، تعد أحد أبرز أسباب التوتر بين البلدين حيث تعتبر روسيا ذلك تهديداً مباشراً لأمنها القومى، وقد عبرت موسكو عن موقفها هذا صراحة في أعقاب ضم جمهورية الجبل الأسود للحلف في يونيو من عام 2017م، والحديث عن أن انضمام جورجيا

(78) Trump says Putin 'a leader far more than our president'. September 8, 2016. https://www.bbc.com/news/election-us-2016-37303057 (accessed June 24, 2018).

(79) COOPER, OWEN MATTHEWS AND MATTHEW. Spy or Diplomat? Meet Russian Ambassador Sergey Kislyak, the Most Radioactive Man in Washington. June 22, 2017. http://www.newsweek.com/2017/06/30/spy-diplomat-sergey-kislyak-russia-ambassador-russia-probe-washington-627982.html (accessed June 24, 2018).

(80) Zengerle, Patricia. Trump wants $4 billion more for missile defense, citing North Korea. NOVEMBER 7, 2017. https://www.reuters.com/article/us-usa-pentagon-budget/trump-wants-4-billion-more-for-missile-defense-citing-north-korea-idUSKBN1D62WA (accessed June 24, 2018).

وأوكرانيا مازال محل بحث من جانب الحلف. ورغم أن ترمب وصف الناتو، في مقابلة له مع صحيفتي "بيلد" الألمانية و"تايمز" البريطانية منتصف يناير 2017م، بأنه منظمة "عفا عليها الزمن"، وانتقد الناتو، ورأى أنه لم يعمل على إيجاد آليات فعالة لمواجهة الإرهاب، حيث سبق وأن وعد خلال حملته الانتخابية، بإعادة النظر في التزامات الولايات المتحدة في إطار الحلف، إذا لم تزد الدول الأعضاء الأخرى في الناتو نفقاتها الدفاعية إلى 2% من ناتجها القومي[81] ومع ذلك فإن انتقادات ترمب لحلف الناتو، الذي عاد واعتبره منظمة "هامة"، هي غالباً لتجديد دماء الحلف وإكسابه دوراً وفعالية أكبر في مواجهة التحديات وتوجيهه للتركيز أكثر على محاربة الإرهاب، مع تخفيف العبء المادي الذي يمثله الحلف على الكاهل الأمريكي، فضلاً عن إنه ليس من المتصور أن يسمح البنتاجون لترمب بالمساس بالحلف الذي يعتبر العمود الفقري للاستراتيجية العسكرية الأمريكية.

ثالثها، الأزمة الأوكرانية والتي لا تقل تعقيداً عن القضايا السابقة، وكانت هي الأزمة التي كانت سبباً في تفجر التوتر بين البلدين والتصعيد المرتبط بفرض العقوبات الغربية على روسيا. ورغم أن ترمب أشار خلال حملته الانتخابية في كلمة ألقاها يوم 1 أغسطس 2016م، أمام أنصاره في مدينة كولومبس بولاية أوهايو الأمريكية، إلى أنه سيدرس إمكانية الاعتراف بالقرم جزءًا من الأراضي الروسية، في حال انتخابه رئيساً، إلا إنه عقب توليه السلطة، تراجع عن ذلك ووافق على فرض عقوبات جديدة ضد روسيا في أغسطس من العام 2017م، الأمر الذى أعاد العلاقات الروسية الأمريكية إلى المربع صفر من جديد، وذلك بعد تفاؤل حذر أعقب الدفء الذى أحاط لقاء بوتين -ترمب على هامش قمة العشرين في يوليو 2017م. واعتبرت حزمة العقوبات هذه الأوسع نطاقاً منذ فرضها لأول مرة عام 2014م، وتستهدف قطاع الطاقة الروسي والشركات المتعاونة مع روسيا في هذا المجال، وتحول دون حصول روسيا على التكنولوجيا المتقدمة في مجالات مهمة، كما إنها تحرم روسيا من إمكانية الاستقراض، إلى جانب تكليف أجهزة الاستخبارات بجمع معلومات دقيقة وكثيرة عن أصول عدد من رجال الأعمال الروس في الولايات المتحدة، منهم عدد من المقربين من الرئيس بوتين. وقد وصف الرئيس بوتين العقوبات بأنها "وقاحة إزاء روسيا"، وفى رد فعل، قامت روسيا بتخفيض عدد الدبلوماسيين الأمريكيين على أراضيها من 1200 إلى 455 ليماثل نظيره الروسي في الولايات المتحدة، الأمر الذي يعنى رحيل 755 دبلوماسياً وموظفاً من كل البعثات الأمريكية العاملة في روسيا، وهو عدد غير مسبوق لم تشهده الأحداث المماثلة حتى زمن الحرب الباردة[82].

وعلى خلفية أزمة سكربال التي اندلعت على خلفية تعرض ضابط جهاز الاستخبارات العسكرية الروسية السابق والجاسوس البريطاني، سيرجي سكربال، وابنته لهجوم بمادة سامة في مدينة سالزبري البريطانية، والتي خرجت من كونها أزمة بريطانية روسية لتصبح غربية روسية، ازداد التوتر بين روسيا والغرب تأزماً وتضمن إجراءات هيكلية من الجانبين يصعب تجاوزها أو العدول عنها في

(81) Rowne, Ryan. NATO members to increase defense spending. June 29, 2017. https://edition.cnn.com/2017/06/29/politics/nato-members-increase-defense-spending/index.html (accessed June 24, 2018).

(82) Putin: US must cut diplomatic staff in Russia by 755. July 31, 2017. https://www.theguardian.com/world/2017/jul/30/russia-us-sanctions-retaliation-sergei-ryabkov (accessed June 24, 2018).

المدى المنظور، واعتبر وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أن هذا الوضع يهدد السلم والأمن في العالم. فقد تبادلت 29 دولة غربية وروسيا طرد عشرات الدبلوماسيين بعد أن أعلنت هذه الدول تضامنها مع بريطانيا، كما قام حلف شمال الأطلسي"الناتو" بطرد عشرة روس من بعثته في بروكسيل. ورغم أن الأزمة هي بين لندن وموسكو فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر تشدداً وتصعيداً في مواجهة روسيا، وقامت بطرد 60 دبلوماسياً روسياً وإغلاق القنصلية الروسية في سياتل، أعقب ذلك قرار وزارة الخزانة الأمريكية بإضافة 24 شخصا و14 مؤسسة إلى قائمة العقوبات المفروضة على روسيا من قبل واشنطن، من بينهم وزير الداخلية فلاديمير كولوكولتسيف، وسكرتير مجلس الأمن نيكولاي باتروشيف، ومساعد الرئيس الروسي يفجيني شكولوف[83].

رابعها، الملف السوري الذي لا يخلو من الشد والجذب أيضاً بين الجانبين، والذي بلغ ذروته مع توجيه ضربات أمريكية لسوريا في أبريل 2017م على خلفية حادثة خان شيخون، ثم الضربات الثلاثية، الأمريكية البريطانية الفرنسية، في 14 أبريل 2018م عقب مواجهة عاصفة بين روسيا والغرب في مجلس الأمن حول الهجوم الكيماوي الذي شهدته منطقة دوما في الغوطة الشرقية، وفشل المجلس يوم 10 أبريل 2018م في تمرير مشروعي قرارين روسيين وثالث أمريكي في إطار استقطاب حاد بين موسكو تدعمها الصين من جهة، وواشنطن وحلفاؤها الغربيون من جهة أخرى.

خامسها، قضية الملف النووي الإيراني التي طفت على السطح مجدداً مع الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران. وقد تم إبرام الاتفاق النووي، المعنون رسميا بـ"خطة العمل الشاملة المشتركة"، في 14 يوليو 2015م، بين إيران من جهة، ومجموعة "5 + 1"، التي تضم جميع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، أي روسيا والولايات المتحدة والصين وبريطانيا وفرنسا، بالإضافة إلى ألمانيا، من جهة أخرى، وذلك في إطار الجهود الدولية لتسوية قضية ملف طهران النووي التي استمرت سنوات طويلة. وأعلنت الدول، التي وقعت على الوثيقة، في 16 يناير 2016م، إطلاق تنفيذ خطة العمل المشتركة الشاملة، التي تقضي برفع العقوبات المفروضة على إيران بسبب أنشطتها النووية السابقة، مقابل قيام طهران بالحد من نطاق برنامجها النووي ووضعه تحت المراقبة الشاملة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي الثامن من مايو 2018م أعلن الرئيس الأمريكي، دونالد ترمب، انسحاب الولايات المتحدة رسميا من الاتفاق النووي مع إيران، ووقع مرسوماً يقضي بإعادة فرض العقوبات التي رفعت عن إيران بموجب الاتفاق، معللاً ذلك بأن هذه الصفقة "تسمح للنظام الإيراني بمواصلة تخصيب اليورانيوم". وأشار ترمب إلى أن الولايات المتحدة تتوفر لديها "أدلة مؤكدة تثبت أن النظام الإيراني ينتهك الاتفاق النووي"، مشيراً إلى الوثائق التي نشرتها إسرائيل في هذا الخصوص. واعتبر الرئيس الأمريكي بأن "الشرق الأوسط سيمر بسباق للتسلح النووي" حال تمديده الاتفاق مع إيران. وتعهد ترمب بأن بلاده ستفرض عقوبات اقتصادية قاسية ضد "النظام الإيراني". وأن واشنطن ستفرض "عقوبات على أعلى مستوى، وكل دولة

(83) Treasury Sanctions Additional Individuals and Entities in Connection with the Conflict in Ukraine and Russia's Occupation of Crimea. January 26, 2018. https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm0266 (accessed June 24, 2018).

ستساعد إيران في مساعيها للحصول على الأسلحة النووية قد تصبح أيضا عرضة لعقوبات قوية من قبل الولايات المتحدة، وأن أمريكا لن تكون أبدا رهينة للابتزاز النووي". وهدد "النظام الإيراني" بأنه "سيواجه مشاكل أكبر مما شهدها في أي وقت مضى حال مواصلته مساعيه النووية[84].

وكان ترمب قد أشار إلى أن تمديد تجميد العقوبات على إيران في 12 يناير 2018م لمدة أربعة أشهر تالية في إطار الاتفاق النووي معها، سيكون الأخير ما لم يتم تعديل الصفقة. واعتبر ترمب أن الاتفاق النووي مع إيران يتضمن "عيوباً هائلة"، وأن تمديده لتجميد العقوبات آنذاك يمثل "آخر فرصة" لتعديل الصفقة، التي انتقدها مراراً وتكراراً خلال حملته الانتخابية وبعد توليه رئاسة الولايات المتحدة، خاصة بسبب عدم فرضها قيوداً على البرنامج الصاروخي الإيراني.

وفي المقابل حذرت روسيا من التداعيات الخطيرة للانسحاب الأمريكي من الاتفاق، وشدد الرئيس بوتين في أكثر من مناسبة على التزام موسكو بالاتفاق النووي الإيراني. واعتبر وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، أن انسحاب واشنطن من اتفاق إيران النووي يتناقض مع قرارات مجلس الأمن الدولي، داعياً إلى ضرورة دراسة عواقب هذه الخطوة. وقال لافروف "نشعر بقلق بالغ إزاء قرار واشنطن الانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة، وبذلك تكون واشنطن قد انتهكت قرار مجلس الأمن 2231"، الذي أقر الاتفاق، وأن كل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمم المتحدة أكدت مراراً أن الحكومة الإيرانية تلتزم بالصفقة.

وعزز من الموقف الروسي تمسك باقي الأطراف بالاتفاق ليصبح "4+1". فقد أعلنت رئيسة وزراء بريطانيا، تيريزا ماي، والمستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، والرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، في بيان مشترك صدر يوم 8 مايو2018م، اتفاقهم على مواصلة تطبيق التزامات دولهم بموجب الصفقة النووية مع إيران. وذلك رداً على إعلان الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، خروج واشنطن من الاتفاق النووي. وجاء في البيان أن "فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة تعرب عن قلقها وأسفها من قرار الولايات المتحدة بالانسحاب من خطة العمل المشتركة الشاملة الخاصة بتسوية البرنامج النووي الإيراني". وأكدوا في البيان "إننا نشدد بشكل مشترك على التزامنا بخطة العمل الشاملة المشتركة، إن هذا الاتفاق لا يزال مهماً بالنسبة لأمننا الجماعي". واعتبر زعماء بريطانيا وألمانيا وفرنسا أن "العالم أصبح آمناً بشكل أكبر بفضل خطة العمل المشتركة"، ودعوا الولايات المتحدة إلى تجنب خطوات قد تمنع الأطراف الأخرى للاتفاق من تطبيق هذه الصفقة. كما دعا ماي وميركل وماكرون السلطات الإيرانية إلى "إبداء ضبط النفس" والالتزام بتعهداتها في إطار الاتفاق النووي[85].

وترى موسكو أن نقض الاتفاق النووي مع إيران يضر بالأمن القومي الروسي بمعناه الواسع حيث تعتبر روسيا أن الاتفاق ضمانة أساسية لإبقاء البرنامج النووي الإيراني سلمياً، وتحت الرقابة الدولية، وأن إلغاء الاتفاق سيؤدى إلى أن تكون أنشطة إيران النووية سرية وغير خاضعة للإشراف الدولي، ويتكرر سيناريو كوريا الشمالية التي فاجأت

(84) Morrongiello, Joel Gehrke& Gabby. Trump withdraws from Iran deal, reimposes 'highest level' of sanctions. May 8, 2018. https://www.washingtonexaminer.com/policy/defense-national-security/trump-withdraws-from-iran-deal-reimposes-sanctions (accessed June 24, 2018).

(85) Joint statement from Prime Minister May, Chancellor Merkel and President Macron following President Trump's statement on Iran. May 8, 2018. https://www.gov.uk/government/news/joint-statement-from-prime-minister-may-chancellor-merkel-and-president-macron-following-president-trumps-statement-on-iran (accessed June 24, 2018).

العالم بامتلاكها السلاح النووي، وفى هذا تقويضٌ لاستقرار منطقة الشرق الأوسط. من ناحية أخرى، فإن فرض عقوبات مجدداً على إيران سيعرقل التعاون الاستراتيجي بين روسيا وإيران في المجالات الاقتصادية والتقنية والاستراتيجية ذات العوائد المهمة بالنسبة لروسيا.

ثالثاً: منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي في استراتيجية الأمن القومي الروسي:

ربطت الاستراتيجية بين الأمن القومي الروسي ومنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي من عدة أبعاد. **أولها** البعد الأمني حيث أشارت الاستراتيجية إلى أن أحد التهديدات الأساسية للأمن القومي الروسي يتمثل في خطر الإرهاب وتمدد نفوذ "داعش" نتيجة سياسات بعض الدول في مجال مكافحة الإرهاب، وما أدت إليه محاولات الإطاحة بالنظم السياسية الشرعية، من شيوع الفوضى وإثارة عدم الاستقرار داخل الدول وفى المنطقة، وظهور "نقاط ساخنة" جديدة إضافة إلى بؤر التوتر التي كانت قائمة في الشرق الأوسط -على حد وصف الاستراتيجية-.

ويحتل القضاء على الارهاب أولوية واضحة في الاستراتيجية الروسية تجاه المنطقة حيث تعتبر روسيا أن تمدد تنظيم داعش تهديد مباشر لأمنها القومي في ضوء إلحاح التهديد الذي يمثله تصاعد الإرهاب في المنطقة التي تعتبر الحزام الجنوبي لروسيا وفضائها السوفيتي السابق، ومنها يأتي الدعم للإرهاب في الداخل الروسي. وتتزايد المخططات الإرهابية التي تنطلق من الأراضي السورية باتجاه روسيا مستغلة الإرهابيين من أبناء القوقاز الروسي وآسيا الوسطى الذين استقطبتهم التنظيمات الإرهابية، خاصة "داعش"، وتحاول توظيفهم لتنفيذ هجمات إرهابية نوعية في الداخل الروسي. وكان الأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي التي تضم في عضويتها روسيا وعدداً من دول آسيا الوسطى قد أشار إلى أن حوالي 10 آلاف من المسلحين من الدول الأعضاء في المنظمة يحاربون في سوريا ضمن صفوف الجماعات الإرهابية[86] ولا تنقطع جهود هيئة الأمن الفيدرالي الروسي للكشف عن الخلايا المرتبطة بداعش، ولذا تضع روسيا استئصال الإرهاب من جذوره والقضاء عليه في المناطق الحاضنة له في منطقة الشرق الأوسط على قمة أولوياتها.

ثانيها، البعد الاستراتيجي، الذى تم النص عليه بشكل أكثر وضوحاً في العقيدة العسكرية البحرية 2015م، والتي نصت على ضرورة العمل على تعزيز المواقع الاستراتيجية لروسيا في البحر الأسود في أعقاب ضم شبه جزيرة القرم لروسيا حيث أكبر وأهم الأساطيل الروسية في سيفاستوبول، وذلك رداً على تحركات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي "الناتو" في البحر الأسود على خلفية الأزمة الأوكرانية، والاحتفاظ بوجود عسكري بحرى "دائم" لروسيا في البحر المتوسط الذى يعد المنفذ الرئيسي للبحر الأسود وحاضنة القاعدة الروسية البحرية في طرطوس بسوريا.

كما أكدت العقيدة البحرية على أهمية تعزيز دور

(86) آلاف من دول معاهدة الأمن الجماعي يقاتلون في سوريا ضمن صفوف المسلحين. 15 ديسمبر، 2016. https://arabic.rt.com/news/854477/ (تاريخ الوصول 24 يونيو، 2018).

روسيا كقوة بحرية متقدمة، وتوظيف الأنشطة البحرية لتطوير وتعزيز القدرة الاقتصادية للأمن في البلاد. وحددت ست مناطق إقليمية للأنشطة البحرية الروسية منها المحيط الهندي وامتداداته في الخليج العربي، جنباً إلى جنب مع المحيط الأطلسي، والقطب الشمالي، والمحيط الهادئ، وبحر قزوين، والقارة القطبية الجنوبية.

ويبرز في هذا السياق، البعد الثالث والمتعلق بارتباط الأمن القومي الروسي بأبعاده الاقتصادية على نحو وثيق بالمنطقة نظراً لحيوية دور دول الخليج العربي، خاصة المملكة العربية السعودية، في إطار منظمة أوبك في تحديد أسعار النفط. ومن المعروف أن أكثر من 55% من إيرادات الموازنة الروسية تأتى من عوائد صادرات النفط والغاز، وتأثر الاقتصاد الروسي كثيراً بالانخفاض الحاد في أسعار النفط على النحو السابق بيانه. وقد أشار الرئيس بوتين صراحة في خطابه السنوي أمام البرلمان الروسي بمجلسيه يوم 3 ديسمبر 2015م إلى أن "تراجع أسعار النفط أدى إلى مصاعب اقتصادية انعكست على حياة المواطن العادي". وقد ضاعف هذا من أهمية المنطقة لدي موسكو انطلاقاً من ضرورة التنسيق فيما يتعلق بأسعار النفط، نظراً لدور قطاع الطاقة في تعزيز قدراتها المتنامية وضمان استقرارها الاقتصادي ومن ثم السياسي، وتوفير الموارد اللازمة لدور فاعل دولياً وإقليمياً، وهو الأمر الذي هيمن على التوجه العام لاستراتيجية الأمن القومي الروسي والجزء الأكبر منها والذي انصرف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى ونوعية الحياة للمواطن الروسي ودفع النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي.

ويعد تحسين أسعار النفط متطلباً رئيسياً لضمان الأمن القومي الروسي بمفهومه الشامل، فروسيا هي ثاني أكبر مصدر للنفط وأكبر منتج ومصدر للغاز في العالم، وتشكل عائدات قطاع الطاقة العمود الفقري للاقتصاد الروسي، والمورد الحيوي والأساسي للخزينة الروسية، ولذا فإن المصلحة الأساسية لروسيا تتمثل في العمل على الخروج من أزمة انخفاض أسعار النفط حتى يتسنى لها توفير الموارد اللازمة لضمان أمنها ودعم حركتها التي تزداد تأثيراً في المنطقة، وتغطية نفقاتها على العملية العسكرية في سوريا، ولا شك أن مفتاح ذلك يكمن في التنسيق مع كبار منتجي النفط وأهمهم المملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج العربي.

يرتبط بذلك توسيع حجم التعاون الاقتصادي والتقني بين روسيا ودول الخليج العربي وجذب الاستثمارات الخليجية لروسيا، وتنشيط مبيعات السلاح الروسي لدول المنطقة من منظور اقتصادي وباعتبار عوائدها أحد مصادر الدخل القومي. وقد شهد التعاون الاقتصادي والتقني بين روسيا ودول الخليج العربي قفزات واضحة، وحظيت روسيا في السنوات الأخيرة بإقبال من جانب المستثمرين العرب، وفى مقدمتهم المستثمرون الإماراتيون، وفي هذا الإطار أشار وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية والصناعة الإماراتي، عبدالله بن أحمد آل صالح، في كلمته خلال قمة قازان الاقتصادية بين روسيا الاتحادية وبلدان منظمة التعاون الإسلامي، في 21 مايو 2016م إلى أن "رصيد الاستثمارات الإماراتية في روسيا بلغ نحو 66.2 مليار درهم، أي ما يعادل 18 مليار دولار"[87].

(87) موسكو تجذب المستثمرين العرب. 24 مايو، 2016. https://arabic.rt.com/news/824505 / (تاريخ الوصول 24 يونيو، 2018).

كما كان الحصاد الاقتصادي هو الأبرز والأكثر زخماً لزيارة العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز لروسيا في أكتوبر 2017م، حيث تم الاتفاق على إنشاء صندوقين الأول بقيمة 10 مليارات دولار، والثاني تسهم فيه المملكة العربية السعودية بقيمة مليار دولار مخصص للاستثمار في مجال النفط. ووقعت روسيا والمملكة خلال الزيارة حزمة من الاتفاقات من شأنها أن تحقق نقلة نوعية في التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدين في مجالات الطاقة والتكنولوجيا والنقل والاتصالات وتقنية المعلومات والزراعة وغيرها. إلى جانب عشرات الصفقات التي تمت على هامش المنتدى الروسي السعودي للاستثمار الذي شارك فيه أكثر من 200 من رجال الأعمال والمستثمرين[88].

على صعيد آخر، تعد روسيا قوة عسكرية كبرى، وتقوم بتصدير أنظمة التسليح المتنوعة الخفيفة والثقيلة والطائرات والمقاتلات والغواصات وأنظمة الصواريخ لأكثر من 65 دولة في أنحاء العالم، وتحتل المرتبة الثانية عالمياً، بعد الولايات المتحدة، في مجال تصدير الأسلحة والعتاد العسكري، وذلك وفقاً لتقديرات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي في فبراير 2017م، حيث استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على 33% من إجمالي مبيعات السلاح العالمي خلال الفترة (2012م2016-م)، تلتها روسيا في المركز الثاني بحوالي 23% في الفترة ذاتها. وتضم قائمة المشترين الرئيسيين للأسلحة الروسية شركاء استراتيجيين لموسكو في منطقة الشرق الأوسط أبرزهم الجزائر ومصر والعراق[89]، كذلك، تجاوزت قيمة واردات الأسلحة الروسية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات العشر الماضية مليار دولار، وخلال زيارة الملك سلمان إلى روسيا تم الاتفاق بين الجانبين على نقل التقنية الروسية في المجال العسكري وتوطين صناعة واستدامة المنظومات العسكرية في المملكة، وتم توقيع مذكرة تفاهم وعقد الشروط العامة بين الشركة السعودية للصناعات العسكرية وشركة روس أبورن إكسبورت الروسية لبيع المملكة عدد من منظومات الدفاع الجوي[90].

لقد تبنت استراتيجية الأمن القومي الروسي لعام 2015م مفهوماً شاملاً للأمن القومي يتجاوز الأمن بمفهومه العسكري الضيق إلى منظور أوسع يواكب تنامى التهديدات غير التقليدية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة والضاغطة على الاستقرار السياسي والسلام المجتمعي، وتعزز هذه الرؤية من أهمية منطقة الشرق الأوسط عامة ومنطقة الخليج العربي خاصة في أولويات السياسة الروسية، وتجعل منها أحد المحاور الأساسية للحركة الروسية في مختلف المجالات.

(88) "منتدى الاستثمار السعودي الروسي": شراكة اقتصادية وطاقة سلمية وتكنولوجيا متبادلة. 15 أكتوبر، 2017. http://www.okaz.com.sa/article/1578032 (تاريخ الوصول 24 يونيو، 2018).

(89) Kate Blanchfield, Pieter D. Wezeman and Siemon T. Wezeman. The state of major arms transfers in 8 graphics. February 22, 2017. https://www.sipri.org/commentary/blog/2017/state-major-arms-transfers-8-graphics (accessed June 24, 2018).

(90) مساعد بوتين يكشف عن أوجه التعاون العسكري التقني الروسي مع دول العالم. 21 ديسمبر، 2017. https:// arabic.rt.com/russia/917052 (تاريخ الوصول 24 يونيو، 2018